التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الأردن لعام 2016

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، ولكنه يحمي "حرية ممارسة كافة أشكال العبادة والشعائر الدينية" ما دامت تتماشى مع النظام العام ومبادئ الأخلاق. كما ينص الدستور على عدم التمييز على أساس الدين. ويمنح الدستور الأولوية للشرعية الإسلامية، التي تتضمن منع المسلمين من التحول إلى دين آخر. ووفقاً للدستور، تندرج القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية والعائلية للمسلمين تحت الاختصاص القضائي لمحاكم الشريعة بينما تخضع ست طوائف مسيحية للولاية القضائية للمحاكم الدينية التي لها صلاحية النظر في شؤون أعضاء تلك الطوائف والبت فيها. قام المدعي العام بإصدار أمر باحتجاز مدرس في مدرسة عامة في أكتوبر/تشرين الأول بسبب الدعوة للإسلام الشيعي ومزاعم تفيد بأنه أهان زوجة النبي محمد. واستمرت الحكومة في رفض الاعتراف الرسمي ببعض الجماعات الدينية، بما في ذلك كنيسة يسوع المسيح لقديسي اليوم الأخير (المورمون)، وشهود يهوه، والطائفة البهائية. وواصلت الحكومة مراقبة الخطب في المساجد وطلبت من الخطباء الكف عن التعليقات السياسية. وأفاد مسلمون تحولوا إلى المسيحية بأن ضباط الأمن استمروا في استجوابهم بخصوص معتقداتهم وممارساتهم. وظل أعضاء الطوائف الدينية غير المسجلة يواجهون مشاكل في تسجيل عقود الزواج والانتماء الديني لأطفالهم. وأعلنت وزارة التربية والتعليم أنها بصدد مراجعة وتنقيح المناهج الدراسية، والتي قالت إنها تعكس التزام الدستور باحترام التعددية وآراء الآخرين بينما تقوم بغرس "القيم الإسلامية الحقيقية" في الطلاب. وبحسب تقارير إعلامية، عارضت نقابات المعلمين، وأولياء الأمور، والمنظمات الإسلامية هذه التغييرات بدعوى أنها أبعدت الطلبة عن القيم الإسلامية وشجعت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وفي سبتمبر/أيلول، لقي الكاتب ناهض حتر مصرعه أمام محكمة عمان حيث ذهب ليمثل أمام القضاء لاتهامه بالتحريض على الفتنة الطائفية وإهانة الدين بعد أن نشر رسماً كرتونياً يشخص الله على صفحة الفيس بوك الخاصة به. وعقب نشر الرسم الكرتوني ومقتل حتر، تزايدت حدة مقالات الكراهية على شبكة الإنترنت خصوصاً ضد المجتمع المسيحي، وفقاً لرواية التقارير. ورداً على ذلك، حث الملك عبد الله المواطنين على احترام ما قال إنه تاريخ البلاد العريق في التسامح الديني والتعايش. واستمرت إفادات الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية بأنهم تعرضوا للنبذ بالإضافة إلى الإيذاء الجسدي واللفظي وصرح بعضهم أنهم كانوا يمارسون العبادة بطريقة سرية نتيجة لذلك. وعقب حادث سيارة أسفر عن مقتل شاب مسلم وشاب مسيحي، أصدر المفتي الأكبر في البلاد فتوى بأنه يجوز للمسلمين تقديم التعازي لغير المسلمين ويحق أيضاً للمسلمين تلقي التعزية من غير المسلمين.

استمر السفير والمسؤولون في السفارة الأمريكية في التواصل مع المسؤولين الحكوميين على كل المستويات لدعم حقوق الأقليات الدينية في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأيضاً العمل على تعزيز التسامح بين الأديان في المناهج التعليمية. والتقى السفير مع علماء الدين المسلمين وقادة المجتمع المسيحي لتشجيع الحوار بين الأديان. كما دعمت السفارة برامج التبادل التي تشجع على التسامح الديني.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 8,2 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2016). يبلغ عدد المسلمين السنة، وفقاً لتقديرات الحكومة الأمريكية، حوالي 97.2 بالمائة من السكان بينما

يشكل المسيحيون 2.2 بالمائة. تشتمل الفئات التي تشكل معاً أقل من 2 بالمائة من إجمالي السكان على المسيحيين والمسلمين الشيعة والبهائيين والدروز. ولا تتضمن تلك التقديرات العمال المهاجرين أو اللاجئين السوريين. ووفقاً لوزارة العمل، هناك حوالي 316,000 عامل مهاجر في البلاد، معظمهم من مصر، وجنوب وشرق آسيا، وأفريقيا. وغالبية العمال المهاجرين من أفريقيا وجنوب وشرق آسيا هم من الهندوس أو المسيحيين. وهناك ما يربو على 655,000 من المهاجرين السوريين في البلاد وهم مسجلون لدى المفوض العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأغلب اللاجئين السوريين من المسلمين السنة.

يميل المسيحيون للعيش في المناطق الحضرية مثل عمان والفحيص ومأدبا.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة. ووفقاً للدستور، تتكفل الدولة بحماية حرية التعبير وكافة أشكال العبادة والشعائر الدينية وفقاً للتقاليد والأعراف المعمول بها في المملكة، ما لم تتعارض مع النظام العام أو تتنافى مع الأخلاق. كما ينص الدستور على عدم التمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين على أساس الدين. وينص على أن يكون الملك مسلماً.

ولا يتطرق الدستور إلى حقوق المسلمين في اعتناق دين آخر، ولا توجد عقوبات وفقاً للقانون المدني بشأن التحول الديني. ومع ذلك يمنح الدستور الأولوية للشريعة الإسلامية، التي تحظر على المسلمين التحول إلى دين آخر. وبموجب الشريعة الإسلامية، يعتبر المتحولون مسلمين ولكن ينظر إليهم على أنهم مرتدون. ولا يحدد القانون عقوبة على الردة، ولكن المرتدين قد يتم فسخ عقود زواجهم وقد يفقدون حقهم في الميراث. ويجوز لأي فرد من أفراد المجتمع تقديم شكوى الردة ضد هؤلاء الأفراد.

ويمكن أن يتعرض الأفراد الذين يقومون بتبشير المسلمين للملاحقة القضائية من جانب محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام قانون العقوبات بتهمة "التحريض على الفتنة الطائفية" أو "الإضرار بالوحدة الوطنية". وتخضع هاتان الجريمتان للعقوبة بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد أو غرامة قدرها 50 دينار أردني (71 دولار).

ولا يعالج الدستور حق غير المسلمين في التحول إلى الإسلام أو التحول من إحدى الديانات غير الإسلامية المعترف بها إلى ديانة أخرى. ولا توجد عقوبات وفقاً للقانون المدني بشأن التحول الديني.

تحظى الجماعات الدينية الإسلامية بالاعتراف من الدستور ولا تحتاج للتسجيل. أما الجماعات الدينية غير الإسلامية فيتعين عليها الحصول على اعتراف رسمي من خلال التسجيل. إن تم تسجيل الجماعات الدينية على أنها "طوائف" فيمكنها ممارسة الطقوس الدينية مثل الزواج. كما يمكنها أيضاً امتلاك الأراضي وفتح حسابات مصرفية والدخول في تعاقدات. ويجوز أيضاً للجماعات الدينية التسجيل بوصفها "جمعيات"، وإذا كان الأمر كذلك، يتعين عليها العمل تحت مظلة طائفة معترف بها فيما يتعلق بأمور مثل الزواج، والطلاق، والإرث، ولكن يحق لها حيازة ممتلكات وفتح حسابات مصرفية. ويجب أن تحصل على موافقة الحكومة حتى يمكنها قبول تمويل أجنبي. والجماعات الدينية غير الإسلامية معفاة من الضرائب، ولكنها لا تتلقى الدعم الحكومي المقدم للجماعات الدينية الإسلامية.

وتفتقر الجماعات الدينية غير المعترف بها للوضع القانوني ولا يحق لها القيام بالمهام الإدارية الأساسية مثل فتح حسابات في البنوك، أو شراء العقارات أو تعيين موظفين. ويمكن لتلك الجماعات تخصيص شخص للقيام بتلك الوظائف بالنيابة عنها.

وللتقدم بطلب التسجيل، يتعين على الجماعة الدينية تقديم قائمة اللوائح الخاصة بها وقائمة بأعضائها وميزانيتها والأسس الدينية العقائدية التي تؤمن بها. ولتحديد إمكانية تسجيل أو الاعتراف بالجماعات المسيحية، يجتمع رئيس الوزراء للتشاور مع وزير الداخلية ومجلس رؤساء الكنائس، وهو هيئة حكومية استشارية. وتعتمد الحكومة أيضاً المعايير التالية لدى النظر في الاعتراف بجماعات مسيحية: يجب أن تكون تعاليم الجماعة غير متناقضة مع طبيعة الدستور، والأخلاق العامة، والأعراف أو التقاليد؛ ويجب أن يعترف بها أيضاً مجلس كنائس الشرق الأوسط، وهو هيئة إقليمية مكونة من الجماعات الدينية المسيحية؛ وألا يكون المذهب الذي تؤمن به متعارضاً مع الإسلام وهو دين الدولة؛ ويجب أن تتضمن الطائفة عدداً من المواطنين رغم أن القانون لا يحدد هذا العدد بالضبط.

هناك 11 طائفة مسيحية معترف بها رسمياً وفقاً للقانون: الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والروم الملكيون الكاثوليك، والأنجليكانيون، والمارونيون الكاثوليك، واللوثرينيون، والسريان الأرثوذكس، والأدفنتست السبتيون، والعنصرة الموحدة، والأقباط. ولا يتم الاعتراف بخمس جماعات مسيحية كطوائف من جانب الحكومة ولكنها مسجلة (ومعترف بها) كجماعات وهي: الكنيسة الإنجيلية الحرة، والكنيسة الناصرية، وجماعات الله، والتحالف المسيحي التبشيري، والكنائس المعمدانية.

يتكون مجلس رؤساء الكنائس من 11 طائفة مسيحية معترف بها رسمياً في البلاد ويعمل كهيئة إدارية لتسهيل الإعفاءات الضريبية والجمركية، بالإضافة إلى إصدار الوثائق المدنية (مثل عقود الزواج والإرث). أما بشأن المسائل الأخرى، مثل إصدار تصاريح العمل أو شراء الأراضي، فتقوم الطوائف بالتعامل مباشرة مع الوزارات المعنية. الجماعات المعترف بها كجماعات ليس لها ممثلون في مجلس رؤساء الكنائس وتقوم بمباشرة مهامها عن طريق الوزارة التي تم التسجيل لديها كمنظمات غير ربحية، أو الوزارة ذات الصلة بالمهمة المطلوب إنجازها. والجماعات المسيحية غير المعترف بها ليس لها من يمثلها في مجلس رؤساء الكنائس وليس لها وضع قانوني ككيانات لذلك يتعين عليها تخصيص أفراد منها لتصرف الأعمال مع الحكومة نيابة عنها.

ووفقاً للدستور، يتم تنظيم الأنشطة الإدارية والشؤون المالية للأوقاف الإسلامية عن طريق بند خاص من القانون. ووفقاً لهذا البند من القانون، تشرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على المؤسسات الإسلامية وعلى تشييد المساجد. كما أنها تعين الأئمة وتدفع رواتب موظفي المساجد وتدير مراكز تدريب رجال الدين المسلمين وتقدم دعماً مالياً لنشاطات معينة ترعاها المساجد. مثل الاحتفالات بالأعياد والمناسبات الدينية.

وبمقتضى القانون، يمكن إيقاف رجال الدين الذين لا يلتزمون بسياسة الحكومة، ويمكن إصدار إنذارات مكتوبة لهم أو حظرهم من إلقاء خطب الجمعة لفترة زمنية معينة، أو فصلهم من العمل لدى وزارة الأوقاف. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الإدارية، قد يتعرض الخطيب الذي يخالف القانون إلى عقوبة السجن لمدة أسبوع أو شهر، أو دفع غرامة لا تزيد على 20 دينار أردني (28 دولار).

يحظر القانون طبع ونشر مواد إعلامية تهين "مؤسسي الأديان أو الأنبياء" أو تفترى عليهم، كما يحظر أيضاً المواد التي يعتبر أنها تحقّر "أياً من الأديان التي يكفل الدستور حماية حريتها" ويفرض على المخالفين غرامة تصل إلى 20,000 دينار أردني (28,250 دولار).

توفر المدارس الحكومية، بمقتضى القانون، التعليم الديني الإسلامي كجزء من المنهاج الوطني الأساسي، مع أنه يسمح للتلاميذ غير المسلمين بعدم حضور حصص الدين الإسلامي. ويجوز للمدارس الخاصة تقديم دورات دينية بديلة. يكفل الدستور لـ "الطوائف الدينية" (وهو مصطلح لا يعرفه الدستور، ولكنه يتضمن قانوناً الجماعات الدينية المعترف بها كطوائف أو جمعيات) حق تأسيس مدارسها الخاصة بشرط "الإلتزام بالبنود العامة للقانون وأن تكون خاضعة للسيطرة الحكومية في المسائل المتعلقة بمناهجها الدراسية وتوجهاتها". ويجب على المؤسسات الدينية، حتى تتمكن من إدارة مدرسة، أن تحصل على إذن من وزارة التربية والتعليم، مما يضمن تلبية المناهج للمعايير الوطنية. ولا تشرف وزارة التربية والتعليم على الحلقات الدينية إذا قامت الجماعات الدينية بتقديمها في أماكن العبادة الخاصة بها. في عدة مدن، تدير الجماعات المسيحية المعترف بها - بما فيها طائفة المعمدانيين، والأرثوذكس، والطائفة الأنغليكانية، والروم الكاثوليك - مدارس خاصة، ويمكنها تقديم فصول دراسية عن المسيحية. وتلك المدارس مفتوحة أمام أتباع جميع الأديان.

ويتعين على الطلاب غير المسلمين في المدارس العامة والخاصة بمقتضى القانون أن يثبتوا بأنهم يمتلكون نفس المعرفة بالقرآن مثل الطلبة المسلمين لتحديد أهليتهم للالتحاق بالجامعة. ويجب على كل طالب اجتياز نفس الامتحان بنجاح في سنته النهائية من المرحلة الثانوية، الأمر الذي يتطلب معرفة جيدة لآيات القرآن فيما يتعلق بالدين واللغة العربية.

يحدد الدستور أن النظام القضائي ينقسم إلى محاكم مدنية ومحاكم دينية ومحاكم خاصة، وتنقسم المحاكم الدينية إلى محاكم الشريعة ومحاكم للجماعات الدينية الأخرى. ووفقاً للدستور، تقع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الإنماء الديني والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث تحت الاختصاص القضائي للمحاكم الدينية. أما قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بأطراف إسلامية فتقع حصراً ضمن الاختصاص القضائي لمحاكم الشريعة. أما قضايا الأحوال الشخصية أو العائلية التي يكون أحد طرفيها مسلماً والطرف الآخر غير مسلم فتتظر فيها المحاكم المدنية إلا إذا اتفق الطرفان على اللجوء إلى محاكم الشريعة الإسلامية. وبمقتضى الدستور تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين الذين تعترف الحكومة رسمياً بدينهم تحت ولاية المحاكم القضائية الخاصة بالطوائف الدينية. وتتوفر هذه المحاكم لطوائف الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والملكيين الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والأقباط، والسريان الأرثوذكس، والطوائف الأنغليكانية. ووفقاً للقانون، يتعين على أعضاء الطوائف المعترف بها والتي لا تتوفر على محاكم خاصة بها، رفع قضاياهم أمام المحاكم المدنية، والتي، من حيث المبدأ، تتبع القواعد والمعتقدات الخاصة بطوائف الأطراف المتقاضية للبت في هذه القضايا إلا إذا اتفق الطرفان على اللجوء لمحكمة دينية بعينها. ولا توجد محاكم للملحدين أو لأتباع الطوائف الدينية غير المعترف بها. ويتعين على هؤلاء الأفراد طلب المثول أمام المحاكم المدنية للبت في قضاياهم.

وبمقتضى الدستور، يحق لمحاكم الشريعة ممارسة الاختصاص القضائي بالنسبة للقضايا المتعلقة بدفع "الدية" حيث يكون الطرفان مسلمين أو يكون أحد الطرفين غير مسلم ولكن مع اتفاق الطرفين على القبول بمحاكم الشريعة ذات الاختصاص، وأيضاً فيما يتعلق بالأموال ذات الصلة بالأوقاف الإسلامية. كما يخضع المسلمون أيضاً للولاية القضائية للمحاكم الشرعية في الأمور المدنية التي لا تتم معالجتها عن طريق التشريع القانوني المدني.

يعين مجلس القضاء الشرعي قضاة الشرع، في حين تقوم كل جماعة دينية غير إسلامية معترف بها باختيار هيكل وأعضاء المحكمة الخاصة بها. وينص القانون على وجوب مصادقة مجلس الوزراء على الإجراءات الخاصة بكل محكمة كنسية مسيحية. ويجب الموافقة على جميع الترشيحات القضائية بموجب مرسوم ملكي.

ولا تعترف محاكم الشريعة بخضوع المتحولين من الإسلام لسلطة القوانين الدينية لطائفهم الجديدة في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. ويجوز لقضاة محاكم الشريعة الحكم ببطان زواج المتحولين (عن الإسلام)، ونقل حضانة الأطفال إلى أحد أفراد عائلة مسلمة، غير الأبوين، أو تعتبر الأطفال "تحت وصاية الدولة" ونقل حقوق الملكية للفرد المتحول إلى أفراد عائلة مسلمة.

بمقتضى الشريعة، لا يسمح بالزواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم، وبالتالي يجب على الرجل اعتناق الإسلام لكي يعتبر الزواج قانونياً بموجب الشريعة. إذا تحولت امرأة مسيحية إلى الإسلام في أثناء زواجها من رجل مسيحي، فيجب أن يتحول زوجها أيضاً كي يبقى زواجهما قانونياً. ولا توجد أحكام قانونية بشأن الزواج أو الطلاق المدني لأعضاء الطوائف الدينية غير المعترف بها. ويجوز لأعضاء الطوائف المسيحية غير المسجلة، وأعضاء الطوائف المسجلة كجمعيات، الحصول على عقود زواج من الكنيسة الأنغليكانية (أو كنيسة مسيحية أخرى)، ثم تسجيل هذه العقود لدى مكتب الأحوال المدنية للحصول على عقود زواج حكومية.

تحكم الشريعة جميع الأمور المتعلقة بقانون الأسرة فيما يتعلق بالأفراد المسلمين أو بأولاد رجل مسلم. وإذا حصل طلاق بين زوج مسلم وزوجة غير مسلمة، تفقد الزوجة حضانة الأطفال عند بلوغهم السابعة من العمر. ويعتبر الأطفال القصر للمواطنين الذكور الذين يعتنقون الدين الإسلامي مسلمين وغير مسموح لهم قانونياً بالرجوع إلى عقيدة آبائهم السابقة أو ترك الإسلام واعتناق أي دين آخر. أما الأبناء البالغون لرجل تحول إلى الإسلام فيصبحون، بحسب الشريعة، غير مؤهلين للإرث من والدهم ما لم يتحولوا هم أيضاً عن دينهم ويعتقدوا الإسلام. ويخضع جميع المواطنين، بمن فيهم غير المسلمين، لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالإرث، إن كان دينهم لا يشتمل على نصوص قانونية مماثلة تتعلق بالإرث، أو إن كانت الحكومة لا تعترف بدينهم.

ويتطلب القانون تحديد الانتماء الديني على سجلات الهوية الوطنية والوثائق القانونية، بما في ذلك على شهادات الزواج والميلاد، ولكن ليس على وثائق السفر، كجوازات السفر. وابتداءً من هذا العام تم إصدار بطاقات التعريف الوطنية بدون ذكر الديانة ولكن الانتماء الديني لا يزال مسجلاً في البيانات التي تحتوي عليها البطاقة في صورة رقاقة إلكترونية مغروسة. ويحق للملحدين واللاأدريين تسجيل انتمائهم الديني وفقاً لدين عائلاتهم. وبمقتضى الحظر المفروض على التحول من الإسلام وفقاً للشريعة، غير مسموح للمتحولين من الإسلام إلى المسيحية بتغيير البيانات الخاصة بدينهم على سجلات التعريف. ولكن يجوز للمتحولين من المسيحية إلى الإسلام تغيير دينهم على وثائق التعريف المدنية الخاصة بهم.

وينص قانون الانتخابات الذي تم اعتماده خلال العام، على تخصيص 9 مقاعد من إجمالي 130 مقعداً للمسيحيين في البرلمان (بنسبة 6.9 بالمائة). ولا يحق للمسيحيين الترشح للحصول على باقي المقاعد البالغ عددها 121. ولا يتم تخصيص أية مقاعد للأقليات الدينية الأخرى. ويُعتبر الدروز مسلمين وفقاً لتصنيف الحكومة، مما يتيح لهم تولي مناصب في الدولة.

والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

أمر المدعي العام باحتجاز مدرس في قطاع التعليم العام في 20 أكتوبر/ تشرين الأول بزعم ترويج الإسلام الشيعي وإهانة زوجة النبي محمد. وأدين المدرس بتهمة "التحريض على الفتنة الطائفية" وإهانة عائشة زوجة النبي. وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

واستمرت إفادات المتحولين من الإسلام إلى المسيحية بتعرضهم لاستجابات من جانب ضباط الأمن عن معتقداتهم الدينية وممارسة شعائرهم كجزء من مساعي الحكومة لوضع عراقيل أمام التحول عن الإسلام. وأفاد بعض المتحولين بأنهم واصلوا ممارسة العبادة سرّاً لتفادي التدقيق من جانب مسؤولي الأمن.

وظل أعضاء الطوائف الدينية الذين لم يتمكنوا من الحصول على الطلاق يلجؤون إلى التحول إلى طوائف مسيحية أخرى أو اعتناق الإسلام للحصول على الطلاق بصفة قانونية، وفقاً لروايات قادة دينيين ووزارة العدل. وصرح كبار مسؤولي دائرة العدل بأنه واصل التأكد من الراغبين في ترك المسيحية واعتناق الإسلام بأنه ليس لديهم قضايا طلاق معلقة للبت فيها أمام المحاكم المسيحية وذلك للحيلولة دون تحولهم لغرض واحد فقط وهو الحصول على طلاق قانوني.

استمرت الحكومة في مراقبة الخطب في المساجد وطلبت من الخطباء الكف عن التعليقات السياسية التي اعتبرت الحكومة أنها قد تثير القلاقل والاضطرابات الاجتماعية أو السياسية. وظل الأئمة المخالفون لتلك اللوائح يتعرضون لدفع غرامات أو الحظر من إلقاء الخطب. وعقب الهجوم الإرهابي على مدينة الكرك في ديسمبر/كانون الأول، فصلت الحكومة 15 إماماً بسبب عدم قيامهم بالمراسيم التذكارية للضحايا وفقاً للتعليمات الصادرة لهم. ولا يزال هناك عدد من المساجد غير الرسمية التي تعمل خارج سيطرة وزارة الأوقاف في العديد من المدن، بالإضافة إلى عدد من الأئمة الذين يعملون خارج نطاق توظيف الحكومة وألقوا خطاباً دون رقابة وزارة الأوقاف.

كما واصلت الحكومة سياستها في عدم الاعتراف بالعقيدة البهائية، ولكن الحكومة سمحت أيضاً للبهائيين بممارسة شعائرهم الدينية رغم أنها لم تعترف رسمياً بأماكن العبادة أو المدارس البهائية. واستمرت محاكم الشريعة والمحاكم الدينية الخاصة بالطوائف المعترف بها في رفض إصدار شهادات زواج للبهائيين المطلوبة لنقل الجنسية للزوج أو الزوجة الأجنبية أو للتسجيل في برامج التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي. ولا تزال دائرة الأحوال المدنية والجوازات لا تعترف بالزيجات التي تعقدتها المجالس البهائية، لكنها أصدرت دفاتر عائلية للبهائيين (وهي عبارة عن بطاقة تسجيل وطنية تصدر لكل رب أسرة) مما أتاح لهم تسجيل أبنائهم، فيما عدا حالات الزواج بين رجل بهائي وامرأة بهائية مسجلة بالخطأ على أنها مسلمة. وفي تلك الحالات، اعتبر الأطفال غير شرعيين ولم يتم إصدار أية شهادات ميلاد لهم ولم يتم إدراجهم ضمن العائلة وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية أو التسجيل في المدارس.

كما أفادت جماعات دينية أخرى غير معترف بها بأنها ما زالت قادرة على تشغيل المدارس والمستشفيات وعقد الاجتماعات بشرط القيام بذلك على نحو غير ملفت للأنظار.

وأفاد مراقبون أن الحقوق والامتيازات المرتبطة بعضوية مجلس رؤساء الكنائس ظلت قاصرة على الجماعات الدينية التي تتمتع بهذا الوضع، وخلفت درجة من التنافس بين الجماعات الدينية على أمل تحقيق

هذا الوضع. ورغم المساعي لتعديل وضعهما، لا يزال المورمون وشهود يهوه غير معترف بهم سواء كطوائف أو كجمعيات.

واستمرت الحكومة في عدم المطالبة بتسجيل الجماعات الدينية بين اللاجئين.

وعقب الهجوم الإرهابي في مدينة الكرك في ديسمبر/كانون الأول، أفاد بعض القادة المسيحيين بوجود ضباط أمن بملابس مدنية خارج كنائسهم. وقال القادة المسيحيون بأن هذا الوجود الأمني هو جزء من مساعي الحكومة لتوفير المزيد من الأمن في التجمعات العامة، بما في ذلك توفير الحماية للمصلين. وعبر قادة الكنيسة عن تقديرهم لتوفير حماية إضافية أثناء الأعياد الدينية والمناسبات الكبرى.

واستمر بعض القادة المسيحيين في التعبير عن قلقهم بأن مجلس رؤساء الكنائس لا يعقد اجتماعات منتظمة ويفتقر إلى القدرة على تحقيق إدارة فعالة ومنصفة لشؤون الطوائف المسيحية المعترف بها وغير المعترف بها على حد سواء.

واستمر الدروز في ممارسة شعائرهم الدينية في المساجد وفي قاعات اجتماعية تعود للطائفة الدرزية. وأفاد الدروز بأن الحكومة ظلت تسمح لهم بالعبادة بحرية.

وظل أعضاء الطوائف غير الإسلامية يقولون بتعرضهم لتهديدات بالاعتقال من حين لآخر من جانب الحكومة، بسبب مخالفة النظام العام إذا ما قاموا بتبشير المسلمين. ولم ترد أية حالات اضطهاد أو ترحيل بسبب التبشير خلال العام.

وظلت الحكومة تسمح لأعضاء القوات المسلحة غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية.

هناك مقبرتان للبهائيين معترف بهما رسمياً وتم تسجيلهما بإسم الطائفة البهائية خلال ترتيب خاص اتفق عليه مسبقاً بين الجماعة والحكومة. وأفاد القادة البهائيون بأنهم ما زالوا غير قادرين على تسجيل ممتلكاتهم تحت إسم الطائفة البهائية ولكن بمقدورهم تسجيل العقارات بإسم الأفراد البهائيين بصفة شخصية. وبسبب ذلك، وفقاً لما قاله قادة بهائيون، استمروا في دفع رسوم تسجيل جديدة في كل مرة يتم نقل الملكية من شخص إلى آخر عند وفاة المالك وهي عملية تتطلب مبالغ باهظة وتشكل أعباء مالية كبيرة.

أعلنت وزارة التعليم عن عمليات مراجعة وتنقيح للمناهج المدرسية في بداية العام الدراسي، حيث تضمنت الكتب الدراسية صوراً لسيدات بدون غطاء للرأس وذكرت التعايش السلمي بين الإسلام وسائر الديانات. وعقب هذا الإعلان، أفادت تقارير إعلامية بأن نقابات المعلمين والجماعات الإسلامية وأولياء الأمور أبدوا معارضتهم للتغييرات عن طريق إحراق الكتب وإطلاق حملات على مواقع التواصل الاجتماعي والمطالبة باستقالة وزير التعليم. وأفادت تقارير إعلامية بأن التغييرات هي جزء من استراتيجية حكومية لمكافحة الإسلام الراديكالي، ولكن جماعات المعارضة ذكرت أن تلك التغييرات تهدف إلى إبعاد الطلاب عن القيم الإسلامية. وقالت رابطة المعلمين بأن التغييرات هي محاولة لتغيير القيم الإسلامية في البلاد وأيضاً بغرض "التشجيع على تطبيع العلاقات مع إسرائيل". كما قامت جبهة العمل الإسلامي، وهي المنظمة السياسية للإخوان المسلمين في البلاد، بانتقاد تلك التغييرات علانية. وقالت مجموعات أخرى أن التعديلات لم تصل إلى المستوى الكافي لتعزيز التسامح والإدماج. وعقب موجة الإنتقاد، صرح وزير التعليم أن المناهج المعدلة

تتسق مع مبادئ الدستور، والتي تنطوي على احترام آراء الآخرين والتعددية والغرض منها غرس القيم الإسلامية الحقيقية في نفوس الطلاب عن طريق تعزيز التسامح والإحترام.

وعقب تقديم المنهاج الجديد، استمرت الشكاوى من بعض فئات المجتمع المحلي بسبب ما قالوا بأنه فشل المنهاج في تعزيز التعددية الدينية والتسامح، وأنه لا يزال ينطوي على أمثلة سلبية عن غير المسلمين، الأمر الذي قد يحرض على العنف ضد غير المسيحيين.

واستمر المنهاج الجديد على نفس النهج السابق في عدم ذكر المحرقة اليهودية (الهولوكوست).

وأفادت الطائفة البهائية بأن الحكومة لا تزال تسجل البهائيين كمسلمين في وثائق التعريف الرسمية، أو تترك المربع الخاص بالعقيدة فارغاً أو تضع شرطات (---) بدلاً من التصنيف. وقال البهائيون إن ذلك له عواقب بالنسبة لشرعية بعض الزيجات. فعلى سبيل المثال، فإن المرأة المسجلة على أنها مسلمة لم يسمح لها بالزواج من رجل غير مسلم؛ وعليه لا يمكن لرجل بهائي لم يُشر رسمياً إلى دينه الزواج من امرأة بهائية مسجلة خطأ كمسلمة.

واستمرت الحكومة في تسجيل الدروز كمسلمين في وثائق الهوية المدنية التي تحدد الطائفة الدينية لحامل الهوية، بدون اعتراض الدروز، وفقاً للتقارير.

وظل المسيحيون يشغلون ثلاثة مناصب في مجلس الوزراء البالغ عدد أعضائه 30 عضواً. كما وصل بعض المسيحيين إلى رتبة لواء في الجيش، ولكن المسلمين ظلوا يشغلون جميع المناصب الأمنية الرفيعة. وبإبقاء عدد المقاعد المحدودة المخصصة للمسيحيين عند 9 مقاعد، في الوقت الذي تم فيه تقليص إجمالي عدد المقاعد من 150 إلى 130، وفقاً للمجموعة البريطانية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الأقليات، فقد ظل قانون الانتخابات الجديد ينطوي على عدم تناسب بالنسبة لتمثيل المسيحيين في البرلمان، وهو الوضع الذي لا زال قائماً منذ اعتماد الدستور في عام 1952.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في سبتمبر/أيلول، أطلق رياض اسماعيل عبد الله النار على الكاتب ناهض حتر فأرداه قتيلاً أمام محكمة عمان، وكان حتر في طريقه للمثول أمام المحكمة ليووجه اتهامات بإثارة الفتنة الطائفية والعنصرية وإهانة الدين بسبب نشر رسم كرتوني (لم يرقم هو برسمه) على صفحته في الفيس بوك، وتضمن تشخيصاً للذات الإلهية. تم القبض على حتر في أغسطس/آب، ولكن كان قد أخلي سبيله بكفالة عندما لقي مصرعه. حكم على اسماعيل بالإعدام شنقاً في ديسمبر/كانون الأول بتهمة القيام "بعمل إرهابي فتاك" ولكن لم يتم تنفيذ الحكم بحلول نهاية العام.

وعقب نشر حتر للرسم الكرتوني، واعتقاله، ومقتله، أفادت تقارير إعلامية بارتفاع حدة اللهجة الخطابية التي تعرض على الطائفية في المقالات المنشورة على الإنترنت من قبل الجمهور. وأشارت بعض خطب الكراهية إلى انتماء حتر للتراث المسيحي وتم توجيه تلك الخطب ضد المجتمع المسيحي. وقامت وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام بإحالة عشرات القضايا الخاصة بخطب الكراهية ذات الصلة بالرسم الكرتوني ومقتل حتر إلى القضاء للمحاكمة. كما أفادت وسائل الإعلام بأن الشرطة اعتقلت ما لا يقل عن 16 شخصاً. وكانت القضايا لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وبعد مقتل الكاتب الأردني ناهض حتر، كرر الملك عبد الله تصريحاته السابقة التي حث فيها المواطنين على احترام "التاريخ الطويل من التسامح الديني والتعايش". وقال الملك بأن تلك الواقعة كانت بمثابة "خط أحمر" لاستخدام الدين كذريعة لبث الكراهية والتعصب. كما أفادت التقارير بتداول التعليقات على الإنترنت المتسمة باللهجة الطائفية عقب تصريح الملك.

وأفاد الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية بأنهم ظلوا يواجهون نبذاً اجتماعياً متواصلًا وتهديدات واعتداءات جسدية ولفظية، بما في ذلك الضرب والإهانات والترهيب، من عائلاتهم ومن زعماء دينيين، إضافة إلى مراقبة حكومية. وأفادت تقارير أن بعض المتحولين من الإسلام إلى المسيحية استمروا في ممارسة العبادة سرًا خوفاً من الوصمة الاجتماعية التي يواجهونها بوصفهم متحولين دينياً. وأفاد قادة الكنائس على نحو مستمر بوجود أحداث عنف منزلي متكررة وتمييز متواصل ضد المتحولين دينياً وضد أفراد على علاقة عاطفية بأفراد من أديان مختلفة. كما تواصلت إفادات بعض الأفراد بأن العلاقات العاطفية بين أشخاص من أديان مختلفة أدت إلى النبذ الاجتماعي، وفي بعض الحالات إلى عداء مستحکم بين أفراد عائلتي الشخصين وإلى أعمال عنف ضد الأفراد المتحولين دينياً.

وعقب حادث سيارة في يوليو/تموز، أسفر عن مقتل شاب مسلم وشاب مسيحي، ثار جدل بين المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي حول ما إذا كان يسمح بالإسلام بالصلاة على ميت غير مسلم. وأصدر الإمام الأكبر في البلاد فتوى أجازت للمسلمين تقديم التعازي إلى غير المسلمين، كما سمح للمسلمين بتلقي العزاء من غير المسلمين والتعبير عن مشاطرة الأحران مع غير المسلمين.

وتواصلت الصور السلبية عن اليهود، مع الخلط بين المشاعر المعادية لإسرائيل وتلك المعادية للسامية عبر الرسوم الكرتونية في الافتتاحيات والمقالات والمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي والتصريحات العامة من قبل السياسيين. واستمرت الحكومة في عدم اتخاذ إجراءات بالنسبة للمواد المعادية للسامية والتي تظهر في وسائل الإعلام.

استمر المعهد الملكي للدراسات الدينية، ومركز الأبحاث للتعايش بين الأديان، والمركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام في رعاية المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين مختلف الجماعات الدينية. واستمر إشراك البهائيين وغيرهم من الجماعات الدينية في حضور المؤتمرات متعددة الأديان والاحتفالات الدينية وأسبوع الوثام الدولي بين الأديان.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

واصل السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة التواصل مع المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات، بمن فيهم وزير الأوقاف، وإثارة مسألة حقوق الأقليات الدينية وتضمين موضوعات التسامح بين الأديان في المناهج الدراسية.

والتقى السفير علماء مسلمين وقادة مسيحيين للتشجيع على إقامة حوار أكبر بين الأديان، وحماية حقوق الأقليات الدينية، وتعزيز التسامح بين الأديان في النظام التعليمي. وواصل المسؤولون في السفارة عقد لقاءات مع ممثلي الطوائف الدينية والجماعات الدينية غير المعترف بها والمتحولين دينياً والمؤسسات المعنية

بالعلاقات بين الأديان مثل المعهد الملكي للدراسات الدينية، لمناقشة قدرات تلك الجهات على ممارسة وتشجيع الحريات الدينية.

كما واصلت السفارة رعاية مشاركة علماء دين وأساتذة دين وزعماء دينيين إلى الولايات المتحدة ضمن برامج تبادل مخصصة لغرض تعزيز التسامح وترسيخ فهم أفضل لحق ممارسة الشخص لشعائر دينه كحق إنساني أساسي ومصدر للاستقرار.